السيول فى قرى محافظة قنـــا
دراسة فى عوامل التغير والاستمرار

إعـــداد
دكتور توفيق الحسينى عبـده
مدرس الانثربولوجيا بالمعهد

مقدمـــة :

تعد الظواهر الطبيعية المفاجئة كالسيول وما فى حكمها من العوامل الخارجية التى تؤدى إلى إحداث تغير اجتماعى وثقافى فى البيئات التى تحدث فيها ، ولا سيما أن أفراد المجتمعات التقليدية الذين يتعرضون لمثل هذه الظواهر المؤثرة فى حياتهم ، لا يستطيعون منع حدوثها أو حتى التنبؤ بمقدمها . ورغم أنها تتكرر بصفة دورية كل بضعة أعوام فإنهم لا يملكون السبل والوسائل التى تمكنهم من السيطرة عليها أو التكيف السريع فى مواجهتها ، وذلك بسبب بساطة ثقافتهم المادية وضعف امكاناتهم التكنولوجية يضاف إلى ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو اعتمادهم اعتماداً كلياً على نشاط اقتصادى واحد وهو الزراعة التى تتأثر بدورها تأثراً بالغاً بأى اختلاف فى الظروف المناخية دون أن يتمكن الناس من حمايتها أو درء الأخطار عنها .

وعلاوة على ما تحدثه السيول من آثار مادية قاسية على الإنسان والحيوان والنبات نتيجة فقد الأهل والممتلكات ومقومات المعيشة ، فإن آثارها غير المادية قد تكون أشد وأقوى . فعدم الشعور بالأمن وفقدان الاستقرار والخوف من قوى الطبيعة كلها عوامل تؤدى إلى حالة من اللاتوازن النفسى ، بحيث تجعل الفرد يحاول أن يجد له مخرجا من هذا الإطار البيئى الذى يعرضه لمثل هذه الكوارث المدمرة . وقد يجد الإنسان هذا المخرج فى صورة هروب كلى

من المجتمع كما يحدث فى حالات الهجرة ، وقد يجده أيضاً فى شكل تغيير فى أنماط حياته التقليدية يتصورها كخط دفاع يقيه خطر السيول ، وقد يجده فى صورة اقتراحات تتضمن حلولا جذرية لحماية البلدة كلها من هذا الخطر بينما يستمر فى ممارسة حياته العادية بنظمها التقليدية. وحول هذه العوامل من التغير والاستمرار فى القرى التى شملها البحث ينحصر موضوع هذه الدراسة .

الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى اختبار مدى إحداث تغيرات اجتماعية وثقافية من خلال تعرض البناء الاجتماعى الكلى لعوامل ومؤثرات خارجية مثل التغير فى النسق الإيكولوجى نتيجة تعرض قرى البحث لظاهرة طبيعية كالسيول ، كما تهدف أيضاً إلى التعرف على مدى مايعانيه السكان من صعوبات ومشكلات تهدد حياتهم ، وإلى أى حد تكون استجابة الناس لمثل هذه الظواهر الطبيعية ، وعما إذا كانت تلك الاستجابة تتضمن ظهور أنماط جديدة فى نظم حياتهم التقليدية ، وإبراز صور وأشكال التضامن والتكافل الاجتماعى وبالتالى فسوف نتعرف على أنواع التغيرات المصاحبة التى تؤثر فى نظم وأنساق المجتمع .

الفروض :

تقوم الدراسة على عدة فروض هى : —

— يؤدى التغير فى النسق الإيكولوجى إلى تغيرات مصاحبة فى الأنساق الاجتماعية الأخرى .

— عندما يتعرض المجتمع لمؤثرات خارجية فإن نمطاً من التغير يحدث للتكيف مع الظروف والأوضاع الجديدة .

— تختلف استجابة أعضاء المجتمع فى مواجهة الكوارث الطبيعية كالسيول من مجرد تغيير الأنماط التقليدية لحياتهم ، إلى الخروج كلياً من المجتمع فى شكل هجرات دائمة أو موقتة .

ـ تظل بعض أنساق البناء الاجتماعى فى حالة ثبات واستمرار رغم تأثر الأنساق الأخرى بعوامل ومؤثرات خارجية .

طريقة جمع المعلومات :

جمعت معلومات البحث من خلال دراسة ميدانية استغرقت شهراً * فى قرى مركز قوص بمحافظة قنا التى أصابتها السيول ** يومى السبت ١٩ أكتوبر ، والأحد ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ ، وقد أعد الباحث قائمة أسئلة واستفسارات للاسترشاد بها فى جمع البيانات المطلوبة والمتعلقة بموضوع البحث .

هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالبيانات والاحصائيات الرسمية التى أمكن جمعها من الهيئات الحكومية فى المناطق المدروسة .

كما اعتمدت الدراسة أيضاً على أسلوب الملاحظة المباشرة من الميدان بالإضافة إلى المقابلات الفردية مع ذوى الخبرة والدراية فى المراكز الحضرية والريفية . وبفضل أسلوب المقابلات الجماعية تمكن الباحث من الحصول على معلومات مفيدة من الأشخاص الذين أضيروا من جراء السيول للتعرف على مشاعرهم وتصوراتهم .

وقد اشترك فى العمل الميدانى فريق بحثى أنثربولوجى كل فى مجال تخصصه كما ضم الفريق أيضاً بعض طلاب قسم الأنثربولوجيا بالمعهد بهدف تدريبهم على البحث الميدانى .

وجميع ما ورد فى هذا البحث جملة وتفصيلا هو من عمل الباحث وحده ولم يشاركه فيه أو فى أى جزء من أجزائه أى باحث آخر .

(*) بدأت الدراسة الميدانية يوم ٢٥-١٠-١٩٨٠ .

(**) القرى التى شملها البحث تقع فى زمام مركز قوص هى قرى : حجازة قبلى ، حجازة بحرى ، خزام ، العقب والنجوع التابعة لها .

أما القرية الوحيدة التابعة لمركز الأقصر فهى المدامود . والشكل رقم (١) به خريطة توضح مناطق البحث .

الإطار النظرى :

شغل موضوع التغير الثقافى والاجتماعى — وما يزال — أذهان علماء الأنثربولوجيا والاجتماع فى السنوات الأخيرة . ولا سيما أن المجتمعات البسيطة والتقليدية التى تعد مجالا مثالياً للدراسة تمر بفترة تغير سريع كنتيجة مباشرة لعدد من المؤثرات والعوامل الخارجية والداخلية المتعددة ، ولم يقتصر هذا النمط السريع من التغير على نظام اجتماعى معين أو عنصر ثقافى بعينه ، بل الملاحظ أن التحولات الرئيسية فى حياة تلك المجتمعات تتصف بالشمول والعمومية حيناً ، وأحياناً أخرى يقتصر التغير على بعض التعديلات غير الجوهرية التى يستجيب لها أعضاء المجتمع بالتكيف السريع لها واستحداث أنماط جديدة لا تؤثر تأثيراً مباشراً على تماسك النظم الاجتماعية المؤلفة للبناء الاجتماعى واستمرارها فى أداء وظائفها الاجتماعية .

وحيث أن التغير الاجتماعى والثقافى هو موضوع مشترك بين علماء الإجتماع والأنثربولوجيا الثقافية والأنثربولوجيا الاجتماعية فلنا أن نتوقع أن يركز كل منهم على القضايا والمشكلات النظرية التى تتفق وطبيعة تخصصه . وحتى يمكن الاستفادة من كل التيارات الفكرية التى تناولت موضوع التغير ، رأينا أن نناقش الموضوع من وجهات نظر متباينة حتى نتعرف على أبعاده وطبيعة العناصر التى يشملها التغير ، فمن هؤلاء العلماء من اهتم بمعرفة أسبابه واتجاهاته ومعدله . ومنهم من اهتم بتحديد أشكاله وأنماطه كمحاولة لوضع أسس نظرية ثابتة للتغير يمكن تطبيقها على كل المجتمعات الإنسانية .

يؤكد عالم الاجتماع بوتومور Bottomore على وجود ظاهرتى الاستمرار والتغير فى كل المجتمعات (١) . ويقول فى مقال له بعنوان « عوامل التغير الاجتماعى » أن علم الاجتماع الحديث قد أهمل — تحت تأثير الاتجاه الوظيفى — دراسة

---

(1) Bottomore, T.B. : Sociology, Unwin Univ. Books, London, 1965, PP. 276—286.

ترجمة الدكتورة علياء شكرى فى كتاب التغير الاجتماعى .

ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وآخرون — دار المعارف — القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٦٥ .

مشكلات التغير ، أو عرضها بصورة توحى بأن التغير الاجتماعى شىء استثنائى عارض . وأن التركيز دائماً على ثبات واستقرار الأتساق الاجتماعية وأنساق القيم والمعتقدات وكذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع . غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرتى الاستمرار والتغير ، وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسيولوجى هى الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما .

وفى نهاية مقاله يحاول بوتومور أن يضع أنماطاً للتغير الاجتماعى ويحصرها فى أربعة أنماط يسميها مشكلات رئيسية وهى : —

أولا : أين ينشأ التغير الاجتماعى ؟ ويميز بين التغير النابع من داخل المجتمع وذلك التغير النابع من خارجه . ويتساءل هل هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التى ترجع إلى سبب داخلى وتلك التى ترجع إلى سبب خارجى ؟

ثانياً : ما هى الظروف التى تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ وممكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيراً عميقاً على مسار التغير الاجتماعى ويعنى بهذا أن التغير يختلف باختلاف المجتمعات التى تحدث فيه . فالتصنيع مثلا عملية شديدة الاختلاف فى المجتمعات القبلية فى أفريقيا عنها فى المجتمعات ذات الحضارات القديمة كالهند كما تختلف أيضاً تبعاً لحجم المجتمع ودرجة تعقده .

ثالثاً : ما هو معدل التغير ؟ فيمكن أن يحدث التغير بسرعة فى بعض الفترات أو فى بعض المجالات أو ببطء ، وربما إلى حد غير ملحوظ فى مجالات أخرى .

رابعاً : إلى أى حد يعتبر التغير الاجتماعى شيئاً خاضعاً للصدفة أو تحكمه علل محددة ، أو هادفاً على نحو معين . ويقرر أن جميع مظاهر التغير الاجتماعى تقريباً . تغيرات هادفة ، وبخاصة فى حالة المجتمعات الحديثة حيث يوجد هدف مشترك يمكن أن يتحقق تدريجياً من خلال عملية تغير إجتماعى مخطط .

بينما يتوسع فرانسيس ميريل Fraincis M. فيدخل فى مفهوم التغير الاجتماعى والثقافى أفكار وديناميات الجماعة مثل التفاعل والحركة والنمو . ويرى أنه من الصعب تحليل البناء الاجتماعى والثقافى دون الإشارة للتغيرات التى تحدث فى السلوك والمنزلة والدور ومختلف أنماط التفاعل بين الأعضاء .

ثم يحدد كمية التغير التى حدثت فى جيل معين بمقياس أنماط السلوك والنشاطات الممارسة والتى يمكن مقارنتها بالجيل الذى سبقه ، ولذلك فإن التغير عنده بمعناه المجرد يعنى أن تقوم مجموعة من الأشخاص بأنشطة تختلف عما كان يقوم به والداهم من قبل . ويتفق مع جيرث Gerth وميلز * Mills بأن التغير الاجتماعى يشير إلى ما يمكن أن يحدث فى فترة ما لمختلف الأدوار أو النظم و الأنساق التى تشكل البناء الاجتماعى فى نشأتها ونموها وتدهورها . فالمجتمع شبكة معقدة من العلاقات المنمطة يشترك فيها كل الأعضاء بدرجة تقل أو تكثر . وهذه العلاقات تتغير ويتغير معها السلوك أيضاً فى نفس الوقت ، فيواجه الرجال والنساء بمواقف جديدة يجب أن يستجيبوا لها ، وهذه المواقف تعكس نفس العوامل كمقدمة لأساليب جديدة وطرق جديدة لجعل الحياة تتغير ويحدث ابتكار فى الأفكار والقيم الاجتماعية .

أما عن أسباب التغير سواء أكانت داخلية أو خارجية والنتائج المترتبة عليها فى المجتمعات التى يحدث فيها ، فيحدثنا سوروكين Sorokin بأنه ما دمنا قد حللنا أشكال واتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى فيجب أن نبحث عن أسبابه : ويتساءل قائلا . لماذا تكون الظواهر الاجتماعية الثقافية غير ثابتة . . ولماذا تتخذ التغيرات شكلا معيناً سواء أكان خطياً أم دائرياً بدلا

---

(1) Merrill, Francis E. : Society and Cuture, Prentice–Hall, Inc., N.J., 1957, PP. 9—70.

(*) فى كتابهما : الشخصية والبناء الاجتماعى .

(2) Sorokin, Pitrim A. : Reasons for Socio–Cultural Change and Variable Recurrent Processes, in Wilbert Moore "ed." (Readings on Social change), Prentice–Hall, Inc., N.J., 1967, P. 68.

من أن تعطى مختلف الإيقاعات والتأثيرات . . ؟ ويضيف قائلا بأنه يمكن تفسير معظم هذه الأسئلة بمبدأين عامين ، أولهما : مبدأ التغير المصاحب للأنساق الاجتماعية الثقافية نتيجة لعوامل مساعدة خارجية وثانيهما مبدأ التحديد بأشكاله الثلاثة الجوهرية وهم : —

١ — أن أى نسق وبخاصة النسق الاجتماعى الثقافى يصبح ذا أهمية فى عملية التغير طالما استمر موجوداً ومؤدياً لوظيفته حتى ولو وضع فى بيئة ثابتة تماماً .

٢ — يكمن السبب الإضافى لتغير النسق الاجتماعى الثقافى فى الوسط الذى يوجد فيه والذى يتألف أساساً من التغيرات التى تحدث فى الأنساق الأخرى .

٣ — ويعنى التغير المصاحب للنسق الاجتماعى الثقافى انبثاق سلسلة من النتائج تؤثر وتحدد مستقبل واتجاه التغير ، فتأثيرات تغير معين لا تقتصر عليه فقط ، بل تؤدى إلى استمرار وخلق سلسلة تراكمية من النتائج حتى ولو استمرت البيئة فى حالة ثبات .

ويرى عالم الأنثربولوجيا الثقافية ميردوك Murdock أن التغير فى السلوك الاجتماعى وبالتالى فى الثقافة ينتج من بعض التعديلات الجوهرية فى ظروف المجتمع . فإن أى حدث يؤدى إلى تغيير المواقف التى ألفها الناس فى سلوكهم الجمعى وينتج عنها اختفاء أفعال كانت مألوفة لديهم وظهور استجابات جديدة ، قد تؤدى إلى تجديدات ثقافية . ومن بين هذه الأحداث الهامة والمؤثرة التى تؤدى إلى تغيير ثقافى هى الزيادة أو النقصان ،فى عدد السكان ، والتغيرات فى البيئة الجغرافية ، والهجرة إلى بيئات أخرى ، والاتصال بشعوب لها ثقافة مختلفة ، والكوارث الطبيعية والاجتماعية مثل الفيضانات ، والأمراض الوبائية ، والحروب ، والأزمات الاقتصادية الحادة وما شابه ذلك .

وبخلاف علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية يميز الأنثربولوجيون البنائيون أنواع التغير بمقدار التأثير الذى يحدث فى نظم وأنساق المجتمع فيرى

(1) Murdock G. Peter : How Culture Changes, in Shapiro, H. "ed.", (Man' Cuture, and Society), Oxford University Press, N.Y., 1960, P. 249.

بيتى(١) Beattie أن التغير الاجتماعى ينقسم إلى نوعين : الأول هى تلك الصراعات أو التغيرات التى تحدث فى البناء الاجتماعى ومن أمثلتها عداوة الدم عند النوير أو الصراعات على الخلافة التى تنشأ فى كثير من الدول عند موت الملك . ومن الواضح أنها تغيرات فى الأشخاص بينما تستمر الأدوار بدون تغيير وهذه الصراعات أو الإحلالات بمعنى أصح — لا توثر فى بناء النسق الاجتماعى نفسه ، فهى تعمل من خلال الإطار المعتاد ولا توثر بحال على نسق القيم ولا تثير تحديات للنظم القائمة .

والنوع الثانى من التغير هو أكثر عمقاً وأبعد أثراً وهو تغير فى النسق الاجتماعى نفسه ، فبعض نظمه المستقرة تتعرض للتغير ولا تصبح متفقة مع غيرها من النظم الاجتماعية الأخرى وهذا هو التغير البنائى Structural Change .

ولعل أشهر من ساهم مساهمة فعالة فى وضع الإطار النظرى لدراسة التغير الاجتماعى هو عالم الانثربولوجيا الاجتماعية ريموند فيرث Raymond .

فقد أضاف نوعاً ثالثاً أطلق عليه التغير التنظيمى Organizational Change ويقول فى هذا الصدد أنه يجب أن نهتم بما يحدث فى البناء الاجتماعى ، ومع عدم إغفال التجديدات التى تحدث من الأفراد ، بصفتهم أعضاء فى المجتمع ، فإنها لا توثر بحال على العلاقات الاجتماعية الدائمة فى المجتمع ، مثل إدخال عنصر جديد فى البيئة الزراعية ، حتى ولو أدى إلى إيجاد فرص جديدة أو حماية أكثر للمحصول . ومن ناحية أخرى قد يتعرض أعضاء المجتمع لكوارث طبيعية مثل القحط ، و الفيضانات ، أو العواصف وما إلى ذلك من مشكلات يمكن حلها عن طريق تعديل الأنشطة . فكل هذه المتغيرات تتطلب تكيفاً جديدا من الفرد فى نشاطه اليومى ، ولكن يمكن فى الوقت نفسه أن يحتفظ بالقيم التى يكون لها فى هذه الحالة المكان المؤثر فى

---

(1) Beattie, John : Other Cultures, Routledge & Kegan Paul Lte. London, 1966, P. 247.

(2) Firth, Raymond : Elements of Social Organization, Tavistock Publications, London, 1971, PP. 83—4.

نظامه الإبداعى ويمكن أن يأخذ فى اعتباره أيضاً الطرق التى يستجيب بها الأعضاء الآخرين للعوامل الجديدة فى الموقف الاجتماعى واستجابته هو أيضاً لها وستكون المحصلة هى التغير التنظيمى .

ثم يقارن فيرث بين التغير التنظيمى والتغير البنائى فيذكر أن التغير التنظيمى لا يغير العلاقات الأساسية بين أعضاء المجتمع بشكل يؤدى إلى تعديل البناء الاجتماعى ، أما التغير البنائى فهو حصيلة التفاعل الاجتماعى بما يشمله من شعـــور بالضغط وإدراك لأهمية الفوائد التى يمكن اكتسابها والإحساس بالمسئوليات التى تمليها الظروف الجديدة ، وكلها أمور لم يكن لها وجود من قبل ، هذا بالإضافة إلى أنها تشمل تغييراً جوهرياً فى نمط القيم القديم الذى كان يسود المجتمع .

ويلاحظ أن فيرث يعتبر نسق القيم السائد فى المجتمع هو المعيار الذى يمكن أن نقيس عليه مقدار التغير أو الاستمرار . فإذا تعرض نسق القيم للتغير سمى التغير فى هذه الحالة « بنائياً » لأنه قد أدى إلى تغير فى نمط العلاقات التى يقوم عليها البناء الاجتماعى . أما إذا تعرض أحد النظم للتغير ولم يتغير نسق القيم سمى التغير « تنظيمياً » أى أن التجديدات أو التعديلات التى طرأت ـ رغم الاعتراف بأهميتها ـ فإنها لم تغير من نمط العلاقات القائمة بل أعيد تنظيمها فقط ولم تمنع الشكل التقليدى للبناء الاجتماعى من الاستمرار .

لذلك فسوف تسير دراستنا على ضوء هذا الإطار النظرى الذى صاغه فيرث ، عند تناول موضوع السيول فى قرى محافظة قنا كدراسة لعوامل التغير والاستمرار نتيجة المؤثرات والعوامل الخارجية .

كما أننا سوف نتبع المنهج البنائى الوظيفى فى دراسة النظم والأنساق المؤلفة للبناء الاجتماعى . وبذلك يتفق الإطار النظرى مع المنهج المتبع فى الدراسة .

(١) السيول كعامل خارجى مؤثر فى حياة السكان :

بما أن معظم قرى وبلدان محافظة قنا وبعض المحافظات المجاورة * تتعرض من حين لآخر ــ لأخطار السيول ومداهمتها المفاجئة الناس الآمنين فى مواطنهم ومنازلهم ، فإن ثمة علاقات اجتماعية متبادلة تنشأ بين سكان تلك المناطق على اختلاف انتماءاتهم القرابية ، إذ يهب الناس فى المناطق غير المنكوبة لنجدة السكان فى القرى المنكوبة ويقدمون لهم المساعدات الغذائية والأغطية والملابس التى تعينهم على مواجهة هذا الخطر الداهم . ولا تقتصر هذه المساعدات على مواد الإغاثة فقط بل قد تشمل أيضاً المعاونة بالعمل فى إنشاء الجسور والسدود لدرء خطر المياه عن البيوت والحقول وتصريف مياه السيول إلى القنوات والمصارف المائية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الممتلكات والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية .

ويذكر الناس عدد المرات التى داهمتهم فيها السيول وتواريخها مثلما يعرفون من الذى عاونهم وساعدهم فى كل مرة . وحيث أن السيول قد تصيب جزءاً من البلدة بينما تنجو باقى الأجزاء أو القرى من الكارثة ، فإن هذه المساعدات والنجدات تأخذ شكل التناوب أو التكافل بالتبادل ، بحيث يتلقى المتضرر من السيول اليوم من مساعدات ومعاونات ماسبق أن قدمه بالأمس لأهالى القرى المصابة .

هذا بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات الرسمية والأهلية ** من معونات ومساعدات لأهالى القرى المنكوبة .

ويقول الأهالى أن آخر سيل حدث عام ١٩٧٢ ، ولكنه لم يكن فى قوة وضراوة سيل ١٩٧٩ بسبب ما خلفه من آثار مدمرة للقرى التى أصابها . فقد بلغ عدد الأسر التى أضيرت بالسيول فى محافظة قنا وحدها ٩٩٧٧ أسرة تضم ٧٧٧٧٧ مواطناً *** . ورغم أنهم قد سمعوا بحادث السيل فى المناطق

(*) أنظر جدول رقم (٢) بيان بالقرى التى أصيبت بالسيول فى المراكز المختلفة .

(**) أنظر جدول رقم (٣) وبه بيان بالتبرعات الواردة من جهات رسمية وأهلية .

(***) بينما بلغ عدد الأسر التى أضيرت بقرى مركز قوص وحده ٤٧٧٤ أسرة تضم ٢٠١٨٢ نسمة . أنظر جدول رقم (٤) .

المجاورة إلا أنهم لم يتوقعوا أن يكون بهذه الغزارة . فى حوالى الساعة الثامنة والنصف مساء — كما يقول أحد الأهالى — هاجم السيل القرية فى كل اتجاه ، وبعد مرور ساعة واحدة فقط كان السيل قد أغرق كل شىء وحطم القرية ونجوعها الأربعة لأنه يهبط من المناطق المرتفعة بقوة شديدة * حاملا معه الأحجار والأتربة ثم يتفرق إلى عدد من السيول الفرعية التى تهاجم كل مداخل القرية حتى يغطى كل المنطقة فى زمن وجيز .

ولمـــا تكررت ظاهرة السيول وتعرض الاهالى لنكبات متوالية اختلفت شدتها من وقت لآخر ، فلقد تغيرت استجابتهم لهذه الظاهرة الطبيعية ، ولم يقتنعوا بأسلوب تقديم المساعدات النقدية أو العينية التى كانت تقدم لهم عقب كل سيل من الجهات الحكومية والاهلية لتعويضهم عن بعض مافقدوه من ممتلكات أو مصادر رزق . وأصبحت مطالبهم تنادى بحمايتهم من مثل هذه الكوارث الطبيعية ، وذلك بايجاد الوسائل الفعالة التى تكفل الدفاع الدائم عن قراهم ومساكنهم ، ويمكن لتحقيق هذا الهدف أن تنفذ فكرة أقامة حزام واق حول البلدة أو حفر خندق عميق يمر بجميع تجمعات السيول على شكل ترعة فارغة من المياه ، فاذا حدث السيل فى أى مكان بالمنطقة أو المناطق المجاورة فان مياهه تنصرف فى هذا الخندق العميق الذى يتصل بالنيل أو أحد فروعه وبذلك تجد المياه المتدفقة بقوة هائلة مصرفاً طبيعياً بعيداً عن أراضى البلدة ومساكنها ، وقد لاقت هذه الفكرة استحسان كل الاهالى الذين يلحون فى سرعة تنفيذها .

وبجانب حفر هذا الخندق العميق يرى الناس ضرورة تحسين طرق المواصلات وربطها بالطرق الرئيسية بحيث يمكن سرعة الاتصال بمراكز النجدة والاغاثة ، وأيضاً لتسهيل نقل الامدادات من المواد الغذائية والطبية لاسعاف المتضررين من السيول ، وستفيد هذه الطرق فى تمكين الاهالى من النجاة بأنفسهم وأموالهم وممتلكاتهم فى حالة السيول المفاجئة وخاصة

(*) بلغت سرعة السيل ٧٠ ك . م فى الساعة .

أثناء الليل ، كما طالبوا بتزويد الوحدة الصحية ـ فى المناطق المعرضة للسيول ـ بكافة المستلزمات الطبية للاسعاف العاجل .

ومما يساعد على سرعة تدمير المساكن فى القرى التى تصيبها السيول أن البيوت مبنية من اللبن المصنوع من الطين المحلى ، لذلك فهو يذوب بسرعة من جراء تدفق الماء بهذه القوة ، وبعد فترة وجيزة من بدء السيل سرعان مايهوى البيت كله على من فيه ، وتشكل محتوياته من أخشاب وبعض الأثاث قوة تدميرية أخرى تؤدى الى مضاعفة الخسائر .

مما دعى الاهالى ـ تخفيفا من شدة الكارثة ـ الى التفكير فى تغيير نمط بناء البيوت واستبدال المادة الطينية التى اعتادوا البناء بها باحلال الطوب الأحمر بدلا من اللبن واستخدام مادة الاسمنت فى البناء والطلاء عندما وجدوا أن هذه المبانى الاسمنتية لها قدرة أكبر على مقاومة تدفق مياه السيول .

وساعد على هذا التغيير فى نمط بناء المساكن عامل مادى ألا وهو توفر النقود فى أيدى بعض الاهالى نتيجة اشتغال ذويهم فى دول الخليج العربى واستطاع هؤلاء بناء منازلهم ـ أو على الاقل الجزء الاسفل منها ـ بالطوب الأحمر والاسمنت ، مما يوفر حماية جزئية لهذه المساكن الجديدة من خطر مداهمة السيول المفاجئة . وسرعان ما انتشر التقليد الحديث فى القرى والنجوع مما أدى الى أرتفاع أسعار مواد البناء ارتفاعا هائلا وأصبح الطلب عليها مضاعفا ، كما تكيف البناؤون المحليون مع الاتجاهات الجديدة وغيروا بلورهم أسلوب حرفتهم ليتلاءم مع الاوضاع والتقنية الحديثة فى البناء والتشييد .

ولم يكتف الاهالى بمجرد تغيير مواد البناء للمساكن . بل أمتد التغيير ليشمل تصميم البناء نفسه ، فقد لاحظوا أن السيول عندما تهاجم القرى بشدة يرتفع مستوى الماء عن سطح الأرض ارتفاعا يسمح للمياه المتدفقة بالتسلل الى داخل المسكن عن طريق الفتحات مثل الابواب والشبابيك المنخفضة . لذلك فقد حرصوا عند اعادة بناء البيوت الجديدة أن تكون

فتحاتها مرتفعه بعض الشيء عن مستوى سطح الأرض ليقوا أنفسهم من طغيان السيول عندما تهاجمهم من هذه الفتحات * .

ولايقتصر مضار السيول على هلاك الزرع ** والضرع وهى الخسائر المباشرة التى يمكن حصرها عند التعويض ، ولكن المياه المتدفقة تحمل معها ـ عندما تمر على الجبال والسهول ـ كمية هائلة من الحشرات الضارة كالعقارب والثعابين وغيرها ، وتخرجها من مخابئها فتؤذى من يصادفها وتصيبه بأضرار بالغة قد تكون قاتلة فى وقت يصعب اسعافه . كما تؤدى السيول أيضاً الى هياج الحيوانات الضارية كالذئاب وغيرها من الحيوانات المفترسة التى تهاجم أهالى القرى المنكوبة وتصيبهم بالذعر والخوف وهم بلا مأوى ، هذا بالاضافة الى انتشار الامراض المعدية مثل الكوليرا والملاريا نتيجة سوء الحالة الصحية بصفة عامة وتراكم الحيوانات النافقة وتركها مدة طويلة داخل القرى بصفة خاصة .

فإذا كتبت النجاة لبعض الناس من الموت غرقاً فى مياه السيول أو دفن تحت أنقاض بيته ، فإن هناك أخطاراً أخرى تهدد حياته فقد يقع فريسة لمرض معد أو يصاب بأحد الأمراض النفسية . وبقدر ما تكون الأمراض حقيقة فيزيقيه واقعه بقدر ما يكون بعضها متخيلا و متصوراً وقد لاحظ طبيب الوحدة الطبية أن بعض المواطنين يترددون على العيادة بدعوى اعتلال صحتهم ، وعندما يفحصهم طبياً لا يجد أى مرض عضوى وقد فسر هذه الظاهرة بقلق الناس واهتمامهم بصحتهم بعد السيول . ويرجع ذلك إلى خوف الأهالى من انتشار الأمراض المعدية التى تنتج بسبب تراكم

(*) يقول أحد المواطنين أنه شاهد السيل بنفسه يدخل عليه من نافذة البيت ليلا ويدفع معه إلى الداخل كميات هائلة من المياه المحملة بالأحجار والطين حتى أغرق البيت تماماً ، ويشبهه بطوفان نوح . كما ذكر أن الناس قد هرولت إلى خارج بيوتها لإنقاذ أنفسهم وأولادهم تاركين كل شيء وراء ظهورهم ولجأوا إلى الأماكن العالية حتى الصباح .

(**) بلغت جملة الأراضى الزراعية التى تأثرت بالسيول والأمطار فى مركز قوص وحده نحو ٣٦٨٨ فداناً . أنظر جدول رقم (٥) .

المخلفات العضوية بالإضافة إلى الحالة النفسية السيئة التى تعم المواطنين عندما يسمعون بنبأ وفاة أحد الأشخاص .

وقد أدى تكرار مداهمة السيول على حين غرة أن أصيب سكان القرى بحالة هستيرية وذعر شديد كلما رأوا تجمعاً للسحب بدأ يتجمع فى السماء و تلبداً للغيوم يلوح فى الأفق ، نتيجة الخبرات المؤلمة التى مرت بهم وسرعان ما يخرجون من بيوتهم مذعورين وهم ينظرون إلى السماء تحسباً لأى سيل جديد قد يأتى من أى مكان ، وقد يبيتون ليلتهم فى ليالى الشتاء القارصة البرد خارج ديارهم فى الخلاء خوفاً وخشية من هذا الخطر المرتقب .

وبجانب هذه المخاطر المحققة يتصور الناس وجود أشباح ومخلوقات غريبة فقد روى أحد الأهالى أنه رأى بنفسه يوم السيل وحوشاً وحيوانات خرافية لها أشكال غير مألوفة تأتى من ناحية الجبل مصاحبة للسيل ، ويعتقد الأهالى أن السيول تخرج هذه المخلوقات الغريبة من مكانها فى كهوف الجبال فتفر هاربة تجاه القرى المأهولة بالسكان لكى تلجأ إلى مأوى يحميها من المارد المدمر .

وهناك من يفسر ظاهرة السيول تفسيراً دينياً ، وعن أسباب السيول ودواعيها من وجهة نظر الأهالى ، يقول بعضهم أنها غضب من الله على عباده الذين لا يؤدون الفرائض الدينية كما ينبغى . والبعض الآخر يقول أنها محنة من الله يبتلى بها عباده الغافلين عن عبادته الذين لا يتقربون إليه بالأعمال الخيرة والدعوات الصالحات ، ولذلك فإن الله يذكرهم كل فترة وأخرى بما يمكن أن يحل بهم من كوارث فى صورة سيول جارفة تهلك الحرث والزرع لولا رحمة الله ولطفه بعباده .

ويبرر أنصار هذا التفسير الدينى للظاهرة بأن تتجلى قدرة الله ورحمته بعباده تتجلى فى أن السيول لا تستمر وقتاً طويلا بل أنها لا تتعدى — فى معظم الأحوال — اليوم أو اليومين ولو استمرت أكثر من ذلك لهلك كل شىء كما فعل الله بقوم نوح عندما عصوا أمره ، كما أن المساجد لم تصب بسوء

من جراء السيول بل أن السكان الذين تهدمت مساكنهم لم يجدوا مأوى و ملجأ يحتمون به من هول الكارثة إلا بيوت الله « المساجد » ، ويضيف هؤلاء أن السيول هى بمثابة وسيلة لتطهير النفس والبدن من أدران الشرور والآثام والتعلق بأهداب الدنيا وزخرفها ، كما أنها صورة مصغرة لما ستكون عليه أحوال الناس يوم القيامة حتى يتعظ الغافلون ويذكرون الله فى كل أوقاتهم .

وحيث أن النشاط الاقتصادى الرئيسى فى المناطق التى شملها البحث ينحصر فى ممارسة حرفة الزراعة التى يعتمد عليها السكان كمصدر اقتصادى معيشى و قوتى كما هو الحال فى إنتاج الغلات المختلفة وأيضاً كمصدر يتمثل فى إنتاج قصب السكر فإن أى تهديد لهذا النشاط يعد تهديداً للحياة ذاتها ، وعندما تداهم السيول هذه الأراضى الزراعية ، ولاسيما فى بداية زراعة المحصول فإن القروى يفقد مجهود وإنتاج موسم زراعى بأكمله ، فإذا إلتهم السيل أيضاً مخزونه من المواد الغذائية والحبوب فى البيت ، فإنه وأفراد أسرته لا يجدون ما يقيم أودهم ، وفى هذه الحالة يكون أمامه أحد اختيارين : إما أن يجمع شتات بيته المهدم بفعل السيول ويعيش فى الخيام التى تقدم للمنكوبين ، أو يرحل فى شكل هجرة للعمل فى المدن بأجر زهيد فى الأعمال غير الفنية إلى أن يأتى موسم زراعى جديد ، أو تقدم له تعويضات عن الخسائر التى لحقت بممتلكاته من الحبوب والماشية والأثاث والأراضى الزراعية ، وهى بطبيعة الحال تعويضات جزئية لا تغطى الخسائر التى تكبدها ، كما أنها تقدر بشكل تقريبى لصعوبة الحصر .

ويزيد من صعوبة المشكلة أن الأشخاص الموكول إليهم مهمة الحصر وتقدير الخسائر * ينتدبون من المدن كموظفى وزارة الشئون الاجتماعية أو المحافظة وهم بحكم نشأتهم ليسوا على دراية كافية بمحتويات البيت القروى

(*) تم تقدير الخسائر والتعويض عنها بمعرفة لجنة من محافظة قنا ومديرية الشئون الاجتماعية . وقد أعد جدول لعناصر التعويض وقيمتها المقدرة ليكون معياراً يسترشد به العاملون عند تقدير التعويض .
أنظر الجدول رقم (٦) .

من أمتعة أو مخزون سلعى يكفى طول العام . وبهذه الطريقة تأتى التقديرات جزافية لا تتناسب مع حجم الخسائر .

ويختلف أسلوب تقديم المساعدات تبعاً لشدة السيول ومداها ، فقد يأتى السيل ضعيفاً بحيث لا يضر قطاع عريض من القرى ، وفى هذه الحالة يقتصر أسلوب المساعدة والعون على تقديم بعض المواد الغذائية للسكان المتضررين أو إعادة بناء ما تهدم من مساكن أو ترميمها بشكل يمكن من استخدامها وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل حدوث السيل .

أما إذا كان السيل شديداً وهذا يحدث فى شكل دورات كل عشرة سنوات تقريباً فإن حجم الدمار والخسائر يكون فادحاً . وهنا تلعب أجهزة الأعلام المسموعة والمرئية دوراً فعالا فى إثارة حماس المواطنين والهيئات على المستوى القومى بما يؤدى إلى الاستجابة الفورية لتقديم المساعدات والتبرعات للتخفيف من أثر الكارثة على الأهالى .

(٢) ــ العوامل الداخلية كعامل مصاحب للتغير

وعند دراسة العوامل الخارجية المؤدية للتغير لا يمكن للباحث أن يغفل أثر العوامل الداخلية لأنها فى هذه الحالة تكون بمثابة عامل مساعد فى إحداث التغير فمما ساعد على سرعة التغير فى قرى البحث عاملان أساسيان كان لهما أثر كبير فى حياة الناس ، أولهما : توصيل التيار الكهربى عام ١٩٧٩ ، وثانيهما : توفير النقود فى أيدى الأهالى . وقد أدى العاملان معاً إلى تنافس العائلات فى اقتناء أجهزة التليفزيون وغيره من وسائل الحياة الحديثة .

وقد أوجد جهاز التليفزيون بصفة خاصة عادات اجتماعية وأنماطاً معيشية جديدة لم تكن موجودة فى المجتمع من قبل وسوف تكون له فى المستقبل القريب آثار اجتماعية أعمق وأشد خطراً .

ويهمنا هنا أن نتعرف على الآثار الإيجابية لكل من العاملين السابق ذكرهما على أن نناقش الآثار السلبية فيما بعد . فمن الآثار الإيجابية لدخول الكهرباء فى القرى أن أضيئت الطرقات التى تفصل بين الأحياء السكنية

فقلت السرقات (ولو أنها أضافت جريمة سرقة التيار الكهربى نفسه) كما أن هذه الإضاءة قد قللت إلى حد كبير من وجود الحشرات المؤذية والسامة مثل العقارب والثعابين المعروفة بخطورتها الشديدة وضخامة حجمها وميلها إلى التخفي فى الأماكن المظلمة وانتشارها بأعداد كبيرة فى تلك البقاع .

كما أن برامج التليفزيون قد أفادت فى نشر الوعى الثقافى بين المواطنين والاستفادة من البرامج والنشرات الاعلامية القومية لدمج هذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة فى الوطن القومى الكبير ، وبذلك تقل الفوارق بين المدينة والقرية وتذوب الاختلافات الإقليمية بين سكان القطر الواحد . ويعد هذا الهدف فى حد ذاته من أهم أهداف التنمية الثقافية الشاملة .

وتنحصر السلبيات فى عدم استخدام هذه المخترعات الحديثة الاستخدام الأمثل . فقد أدى توفر الكهرباء إلى سهر الناس شطراً كبيراً من الليل على ضوء مصباح كهربى فى مقهى أو منتدى عام ، وكانوا يأوون إلى فراشهم فى وقت مبكر . كما اعتاد الناس السهر ليلا لمشاهدة برامج التليفزيون رغم عدم تعودهم على ذلك ، وبذلك يتأخرون فى الاستيقاظ صباحاً للذهاب إلى الحقل مبكرين أو شعورهم بالتعب والكسل عند عودتهم لأداء مهام العمل الزراعى فى وقت مبكر .

وتعد الهجرة بنوعيها إلى داخل الوطن وإلى خارجه من أهم أسباب التغير فى القرية المصرية ، ومن المعروف أن محافظة قنا هى كبر محافظة طاردة للسكان فى الوجه القبلى ، وقد أدت إلى تغيرات مصاحبة فى كل نواحى الحياة فى قرى البحث . وتمثلت الهجرة الداخلية فى نزوح أعداد كبيرة من الرجال إلى المدن الكبرى بالقاهرة وبور سعيد والسويس والإسماعيلية والاسكندرية للعمل كعمال إجراء وبخاصة فى طائفة المعمار . ويلاحظ أن نمط الهجرة هنا من النوع الذى أنفه المجتمع المصرى والذى اصطلح على تسميته الهجرة من الريف إلى الحضر ، حيث يغادر عدد من الريفيين قراهم للعمل لدى مقاول من أهل بلدته يعرفه تمام المعرفة ، ويعيش

هؤلاء ــ فى أول الأمر ــ فى مسكن واحد أو عدة مساكن متجاورة تاركين زوجاتهم وأولادهم ليرعاهم أحد من الأقارب أو والد المهاجر الذى يبعث بفائض دخله إلى ذويه فى البلدة لينفق على الزوجة والأولاد ، ثم يعود إليهم بعد فترة تطول أو تقصر حسب ظروف العمل . وفى خلال هذه المدة يكون الرجل قد تعلم إحدى الحرف أو المهن التى لا تتطلب سابق معرفة أو تعليم ونظراً لارتباطه بالعمل فإنه يقضى فترة قصيرة بين عائلته ثم يودعهم إلى مقر عمله فى المدن الكبرى ، وقد يتنقل للعمل مع مقاول آخر وفى تلك الأثناء تزداد تطلعاته وقد يطلب أجراً أكبر أو يغير مسكنه ويبدأ الاندماج فى حياة المدينة فإذا طاب له المقام يرسل فى طلب زوجته وأولاده ليعيشوا معاً وعندئذ تنقطع كل الصلات التى كانت تربط الأسرة بحياة الريف والعمل فى القرية .

ومن الجوانب السلبية للهجرة بنوعيها آثارها الواضحة على التعليم فى كل مراحله ، فقد أدى نزوح أو سفر الآباء للخارج إلى ضعف الرقابة الوالدية على التلاميذ . وبذلك كثر الغياب وزادت نسبة التسرب إلى نحو ٧ ٪ وبالتالى انقطع بعض الأبناء عن مواصلة التعليم الابتدائى ، أما فى المرحلتين الإعدادية والثانوية فقد اضطر بعض الأبناء إلى الانخراط فى العمل الزراعى لتعويض العمل الذى كان يقوم به الآباء فى الحقل ولتلبية احتياجات الأسرة وسد متطلباتها الأساسية من خارج المنزل وهى كلها مهام قاصرة فى مجتمعات صعيد مصر على الذكور فقط .

وزاد من حدة هذه المشكلة أن أرباب الأعمال والمقاولين بدأوا فى قبول عاملين جدد من صغار السن تعويضاً عن العمال الكبار الذين هجروا للعمل لديهم ونظراً للأجور العالية التى يتقضاها العامل فى المواسم الزراعية وبخاصة عند قطع القصب ، فقد أغرى المال كثير من الفتيان إلى ترك المدرسة كلية سعياً وراء الكسب المادى لأداء أعمال غير فنية لا تحتاج لأى مستوى ثقافى أو تعليمى معين .

وإذا أخذنا إحدى القرى التى شملها البحث كمثال وهى قرية حجازة قبلى

نجد أن جملة عدد السكان * ٢٥٠٤٠ نسمة عام ١٩٧٩ ، فقد هاجر منها فى نفس السنة ٥٠٠ مواطناً وكلهم من الذكور البالغين ، فإذا علمنا أن عدد من هم فى سن العمل والإنتاج يبلغ ٩٧٥٠ لكانت نسبة الهجرة من الأيدى العاملة فى سنة واحدة نحو ٥,١ ٪ وهى نسبة عالية .

وقد بنيت أول مدرسة ابتدائية بالقرية عام ١٩٧٩ وتطور عدد التلاميذ بها حتى بلغ سنة البحث ٧٧٠ تلميذاً موزعين على الجنسين كالآتى :

ذكور ٥٤٨ ، إناث ١٨٦ أى بنسبة ٣ : ١ .

وهنا يلاحظ الاتجاه السلبى نحو تعليم البنات فى قرى البحث وبأنه رغم ميله إلى التحسن فى السنوات الأخيرة نتيجة لبعض التغيرات البنائية التى حدثت فى مدن الصعيد إلا أن القرى لم تتأثر بهذا التغير ، فما زالت نسبة تعليم البنات دون المستوى المطلوب . وقد علل ناظر المدرسة هذه الظاهرة بأن كثيراً من الإناث يرغبن فى التعليم ، ولكن العادات والتقاليد السائدة عند أولياء الأمور تحول دون تحقيق هذه الرغبة ، رغم أن نسبة نجاح الإناث تفوق نسبة نجاح الذكور فى المدرسة .

ويأتى الزواج المبكر فى مقدمة الاسباب التى تمنع البنات من استكمال تعليمهن الاساسى ، إذ أن متوسط سن زواج البنات هو ١٤ سنة (وهى السن التى لايسمح بها القانون) ولهذا السبب أيضاً لايرى الوالدان جدوى من تعليم البنات فى المراحل التعليمية المختلفة ، إذ سرعان مايتقدم لخطبتها شاب من أهل القرية أو احد الاقارب ويمنعها من إتمام تعليمها .

وهكذا اتحد العاملان عند كل من الذكور والإناث ، عامل اتجاه بعض الفتيان العمل الزراعى أو غيره من الاعمال فى سن صغيرة ، وزواج البنات فى سن مبكرة ليحول دون وصول ايهما الى التعليم الاعدادى أو استكمال مرحلة التعليم الاساسى كما تسمى الان .

(*) البيانات الاحصائية المتعلقة بعدد السكان والهجرة والحالة التعليمية جمعت من مجلس محلى قرية حجازة قبلى .

أما الهجرة للعمل فى الخارج وهى غالباً الى دول الخليج العربى فهى التى أحداثت ومازالت تحدث أثارا اجتماعية على المستوى المحلى والقومى ، ورغم العائد المادى الذى جلبه هؤلاء المهاجرون فلم يستغل هذا العائد فى المساهمة فى مشروعات استثمارية تعود على مجتمع القرية وسكانها الفائدة المرجوه كما انها لم تؤد ــ فى منطقة البحث ــ الى أرتفاع المستوى الاجتماعى للمهاجر أو عائلته بشكل واضح يمكن اعتباره تجديدا ثقافياً فى نسق القيم السائدة بل أن هذا العائد قد عاد بنتائج سلبية تمثلت فى زيادة معدل الاستهلاك واقتناء سلع مادية ترفيه لاتتناسب مع انماط الحياة التقليدية فى القرية هذا بالاضافة الى دخول الاهالى فى تنافس غير متكافىء على السلع مما أدى الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات .

وحيث أن ملكية الأرض تعطى لصاحبها مكانة اجتماعية فقد تكالب الاثرياء الجدد على اقتناء الارض لمجرد تمتعهم بهذه الملكية ، وبالتالى محاولة الحصول على منزلة اجتماعية مما أدى الى أرتفاع أسعار الارضى الزراعية ، وهذا بدوره ادى الى زيادة تكاليف أنتاج المحصولات الزراعية ، وهو أمر انتقل بنتائجه السلبية من مجتمع القرية إلى مجتمع المدينة ، وبدأت تظهر مشكلة قومية جديدة وهو تحول القرى ــ التى كانت منتجة للطعام وتعتمد اعتمادا ذاتيا على مواردها ــ الى قرى ومجتمعات مستهلكة تعتمد على أنتاج المدنية . وهذه مشكلة أخرى تحتاج الى دراسة مستقلة .

مبدأ الثبات والاستمرار(٣) :

وإذا كانت العوامل الخارجية كحدوث السيول قد أدت الى تغيرات ثقافية او تجديدات فى السمات الثقافية للمجتمع والتى تمثلت أساساً فى تغيير شكل المسكن أو تغيير المواد المستخدمة فى بنائه . وأيضاً فى تغيير نمط تفكير الأهالى واستجابتهم لاحداث السيول وعدم قناعتهم باستمرار أسلوب تلقى الاعانات والتعويضات عند فقد الممتلكات بل نلاحظ تحولا فى هذا النمط من التفكير تمثل أساساً فى مطالبهم بوضع حلول جذريه للمشكلات التى

تواجههم . فكل هذه التجاريدات لم تؤثر ن العلاقات التقليدية القائمة ولذلك لم يترتب عليها تغيرات بنائية موثرة .

كما أن العوامل الداخلية أو المصاحبه التغير والتى تمثلت فى هجرة بعض أفراد المجتمع الى خارج القرى أو إدخال التيار الكهربى مع ماصاحب هذه الهجرة من آثار واضحة على النظام التعليمى ، إلا أنها لم تكن من القوة والعمق والاتساع بحيث ينتج عنها اخلال بمدأ الثبات والاستمرار فى المجتمع ، إذ سرعان مايتكيف الناس ويجيادون ترتيب وتنظيم حياتهم بما يسمح بامتصاص واستيعاب هذه التجاريدات والتغيرات الطارئه على البناء الاجتماعى .

بينما نجد الانساق الاجتماعية الاخرى كالنسق القرابى ونسق الضبط الاجتماعى والنسق الاقتصادى لاتتأثر بهذه العوامل الخارجية والداخلية فمازالت العلاقات الاجتماعية بين الزمر والوحدات القرابية متماسكة ومتوازنة كما أن هذه المؤثرات لم تؤثر فى نسق القيم السائدة فى المجتمع . وحيث ان هذا النمط من التغير لايعد بنائيا ، فان النظم الاجتماعية تظل فى حالة استمرار . ومادمنا قد حللنا التغيرات التى واجهت النسق الإيكولوجى ، فيحسن أن ندرس نظاما أو نسقا اجتماعيا احتفظ بخاصية الاستمرار ، وسوف نقتصر على دراسة النسق الاقتصادى بما يتضمنه من نظم الانتاج ونظم الملكية كمثال للاستمرار .

تتميز الحياة الاقتصادية فى قرى البحث بالتشابه فى كثير من جوانبها وهى تعتمد على الزراعة كنشاط انتاجى رئيسى مع مايتصل بها من أنشطه مساعدة وأهم المحاصيل هى القصب ، القمح ، البرسيم ، الفول السودانى ، إما العدس والفول فان المساحة المنزرعة منهما قليله نسبيا .

إلا أن الزراعة تواجه مشكلات متعددة ويرجع ذلك إلى عدة أسباب ، فرغم أن التحول إلى نظام الرى الدائم — قد أتاح الفرصة لزراعة الأراضى ثلاث مرات فى السنة بدلا من مرة واحدة كما كان متبعاً فى نظام رى الحياض . إلا أن المزارعين يرون أن رى الحياض كان أفضل فى نظرهم من الرى الدائم ، ويعللون ذلك بما يواجهونه من مشكلات دائمة تتصل بعدم

إنتظام وصول مياه الرى فى مواعيد محددة ، وخاصة خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من كل عام حيث تقل المياه أو تنعدم تماماً فى الوقت الذى يحتاج فيه النبات إلى الرى لبدء عملية التحضير .

ويواجه المزارع بمشكلة التوازن بين زراعة المحاصيل المعيشية التى يعتمد عليها فى غذائه كالقمح والعدس والفول وبين إنتاج المحاصيل النقدية كالقصب والفول السودانى . إذ أن أسعار توريد قصب السكر تحددها الشركة المنتج لحسابها . وأحياناً ترتفع تكاليف إنتاجه كنتيجة لارتفاع أجور الأيدى العاملة والنقل بالإضافة إلى ما يصيب المحصول من آفات وأمراض تؤثر فى جودته أو كميته بشكل لا يتناسب مع الأسعار التى تحددها الشركة لتوريد المحصول . وما يحصل عليه بعد الجهود المضنية لا يمكنه من استكمال مقومات الحياة وشراء ما يحتاج إليه من غلات ومواد غذائية . وخوفاً من الأخطار التى تهدد المحاصيل النقدية ، يفضل المزارعون الاستمرار فى زراعة المحاصيل المعيشية فى جزء من الأراضى وزراعة الباقى بالمحاصيل النقدية حتى يضمن لنفسه ولماشيته مورداً غذائياً طول العام . وأحياناً أخرى يلجأ إلى ما يسمى « بالتحميل » أى زراعة المحاصيل المعيشية بين ثنايا زراعة القصب وغيرها من الزراعات التى يمكن أن تتحمل هذا الأسلوب الزراعى .

وليست كل الأراضى متساوية من حيث الجودة والخصوبة ويقسم الأهالى الأراضى الزراعية حسب خصوبتها من حيث اللون الغالب عليها إلى أربعة أنواع :

(أ) الأرض الصفراء . المشربة بالسواد وتعتبر أفضل الأنواع .

(ب) الأرض السوداء . وهى أقل إنتاجاً عن سابقتها وتوجد فى المناطق المنخفضة .

(حـ) الأرض الصفراء الرملية توجد فى المنطقة المرتفعة وتمتاز بخصوبة التربة .

(د) الأرض البور . وهى غير صالحة الزراعة واستصلاحها يحتاج لمصروفات كثيرة .

وما لم يكن المزارع مالكاً لأرض فإنه إما أن يعمل بالأجر النقدى لدى الغير ، أو يستأجر أرضاً لزراعتها وهناك طريقتين الحصول على أرض زراعية عن طريق الإيجار هما :

١ — الإيجار بالنقد : حيث يؤجر المالك أرض الزراعة لمزارع مقابل أجر معين متفق عليه سلفاً. وقد كان الإيجار قديماً لا يتعدى ٢٥ جنيهاً للفدان فى السنة ، أما الآن وبعد تغير الظروف الاقتصادية العامة ، فقد ارتفعت قيمة الإيجار للفدان وأصبحت تتراوح بين ٣٥ ، ٦٠ جنيهاً فى السنة حسب خصوبة الأرض .

٢ — الإيجار بالمشاركة على المحصول : وهذا النوع من الإيجار يقصد به أن المالك يؤجر أرضه مقابل جزء من المحصول ، ويحدد هذا الجزء حسب الاتفاق بين المؤجر والمستأجر وعادة يكون المالك ثلاثة أرباع المحصول بينما يحصل المستأجر على الربع ، وفى أحوال أخرى يتم الاتفاق على أن يكون للمالك ثلثين والمستأجر الثلث . وكل هذه المعايير تتحدد تبعاً لجودة الأرض ، ونوعية المحصول ، كما تتوقف أيضاً على نوع العلاقة الاجتماعية بين الطرفين المتعاقدين .

وتتخذ صور وأشكال الملكية الزراعية النمط السائد فى معظم قرى البحث ، وهى تنقسم حسب طبيعتها إلى نوعين رئيسيين :

١ — الملكية الفردية :

وتنقل إلى الشخص بعدة طرق تختلف باختلاف كيفية الحصول عليها والحقوق المترتبة عليها ، فمنها ما هو حق مطلق ومنها ما هو مقيد أو مشروط بشروط معينة وأهم هذه الطرق :

(أ) الملكية عن طريق الشراء : ولصاحبها حق التصرف بالبيع أو بأى شكل من الأشكال ، وقد زاد هذا النوع من الملكية بعد توفر النقود فى أيدى الأهالى نتيجة اشتغالهم بالخارج .

(ب) الملكية عن طريق الميراث : ورغم أنه يفترض فى هذا النوع من الملكية حرية التصرف ، إلا أن الوارث لا يستطيع بسهولة بيع نصيبه من الأراضى الموروثة إلا تحت ظروف معينة ، وفى هذه الحالة يقتصر البيع على أحد أقاربه العاصبين شركاء الميراث عملا بمبدأ « حق الشفعة » حيث يرى الناس أنه من العيب أن تباع الأرض الموروثة من الآباء والأجداد إلى أشخاص غرباء من عائلات أخرى . ولذلك يتدخلون لشراء الأرض المراد بيعها .

(ح) الملكية بوضع اليد : توجد خارج زمام القرى مناطق صحراوية لم يكن يهتم بها من قبل . ونظراً لحرص الأهالى على عدم التفريط فى أراضيهم بالبيع الغير ، فقد إتجه البعض إلى محاولة استصلاح الأراضى البور الصحراوية خارج القرى ، وبدأوا بمساحات صغيرة لا تتعدى بضعة قراريط وعندما نجحت الزراعة فيها زادت المساحات المستصلحة . وقد أدت السيول المتوالية إلى نقل تربة طفلية ساعدت على جودة التربة الرملية . وينص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ على « أن كل غارس أو زارع لأراض صحراوية لمدة ١٥ سنة على الأقل يعتبر مالكاً لها » .

٢ ـ ملكية جماعية :

وهذا النوع من الملكية يشيع فى المجتمعات التقليدية ، وهى أقرب فى طبيعتها وتبعاً الحقوق المترتبة عليها إلى حقوق الانتفاع الجماعية ، بمعنى أن الملكية لا تقتصر على شخص بعينه بل تشمل عدة أشخاص ومن أمثلتها .

(أ) ديوان العمدة : وهو عبارة عن قاعة فسيحة تنتشر على جوانبها الأرائك الخشبية . ورغم أن الديوان يعتبر مملوكاً للعمدة ، إلا أنه يستخدم إستخداماً جماعياً من جميع أهالى القرية ، كما تقام فيه الاجتماعات العامة فى المناسبات السياسية والاجتماعية وتتم فيه أيضاً جلسات فض المنازعات وعقد الصلح بين المتنازعين ، وهو المكان الذى يلتقى فيه عادة المسئولون الرسميون بالأهالى .

(ب) ديوان العائلة : ولكل عائلة كبيرة فى القرية ديوان خاص بأفرادها لإقامة الأفراح والاتراح . ومع أنه مملوك جماعياً لأفراد عائلة معينة من الناحية النظرية ، إلا أنه يستخدم أيضاً من قبل الجماعات القرابية الأخرى التى لا تمتلك دواوين ، كما يستخدمه أيضاً أفراد الجماعات التى تعيش فى القرية تحت حماية أو كنف العائلة مالكة الديوان كما هو الحال فى بعض الأسر المسيحية ، ويتعاون أفراد العائلة فى دفع تكاليف إقامة الديوان والصرف على صيانته وعادة ينظم كبير العائلة مثل هذه الأمور . ومن الملاحظ أن العائلات تتسابق لدعوة الغير إلى استخدام ديوانها إذ أن ذلك يعد نوعاً من علو المنزلة وارتفاع المكانة الاجتماعية .

(حـ) أرض الجرن : وهى مساحة واسعة من الأرض تتوسط مساكن القرية ، ومن حق كل مزارع أن يستخدمها لدرس محصوله بالتنسيق مع المزارعين الآخرين ويشمل استخ ام الجرن استعمال الأدوات التقليدية كالنورج والمدراة وهى متوفرة بجانب الجرن . وفى مقابل هذه الخدمات الجماعية يوزع صاحب المحصول جزءاً منه على البيوت المحيطة بالجرن ، ويسمى هذا الجزء الموزع (الواقة) إذ يفترض أن سكان البيوت المجاورة الجرن سوف يرون المحصول خلال خلال عملية الدرس ، لذلك لابد أن يذوقوا بعضاً منه . وتلجأ الأسر الفقيرة إلى السكنى بجوار الجرن حتى ينالهم نصيباً من خيراته ، وهو نوع من التكافل الاجتماعى بين الأغنياء والفقراء وهو إلتزام يقع على عاتق الأغنياء فقط ذوى المحاصيل الوفيرة أما إذا كان المحصول قليلا فإن صاحبه غير ملزم بتوزيع هذه (الواقة) .

(د) حصان العرس وجمل النقل : تتعدد صور الملكية الجماعية فى مثل تلك المجتمعات القروية بشكل يسترعى الانتباه ، لذلك يجد من لا يملك وسائل ومتطلبات الحياة مثل المالك ، وهو نوع من التماسك والتضامن الاجتماعى لا نجد له نظيراً فى المجتمعات الحضرية بل أن المالك فى هذه الحالة يجد سعادة وسرور فى استعمال الغير لممتلكاته وعلى سبيل المثال فقد يملك أحد الأثرياء فى القرية حصاناً يستطيع الانفاق عليه والعناية به ، وحيث أن

حفلات العرس تستلزم أن تنتقل العروس إلى بيت زوجها على حصان ، فإن الأهالى تلجأ إلى صاحب الحصان لاستعارته فى إتمام حفلة الزفاف ، وقد ينتقل الحصان من بيت إلى بيت قبل أن يصل إلى صاحبه بعد بضعة أيام . وبالمثل يستعير المزارعون الجمل من مالكه لنقل المحصول من الحقول إلى البيت أو إلى الجرن .

تبادل الحقوق المترتبة على الملكية :

من صور وأشكال العلاقات الاجتماعية الطيبة التى يجدها الباحث عند دراسته النظم الاقتصادية ، ما يسود بين الأهالى من اتفاقات وتعاقدات تتسم بطابع الود والتعاون ومنها على سبيل المثال ما يتم فى شكل تبادل القطع الزراعية المملوكة لأطراف التعاقد فيما يعرف محلياً باسم (المقايضة على الأراضى) فقد يتفق مالكان على أن يزرع كل منهما أرض الآخر إذا وجدت ضرورة لذلك ونفع متبادل لكل منهما . فقد يسكن مالك فى الجهة الشرقية من القرية ويقع زمام أرضه الزراعية الجهة الغربية منها ، فإنه فى هذه الحالة يتفق مع مالك آخر تقع أرضه الزراعية فى الجهة الشرقية ويسكن فى الجهة الغربية على تبادل كل منهما زراعة أرض الآخر التى هى بجوار مسكنه ويشترط لإتمام هذا التبادل تماثل القطعتين من حيث المساحة ونوع التربة حتى لا يضار أحد من جراء هذا التبادل . ورغم أن العلاقات الطيبة تسود بين الطرفين المتبادلين إلا أنه تحرر عقود المقايضة تحدد نطاق وحدود التبادل ومن أهم الشروط التى ترد فى مثل هذه العقود هى ألا يغرس أحدهما غرساً أو يقيم بيتاً على الأرض موضوع التبادل (حتى لا تتحول إلى ملكية بوضع اليد) فإذا التزم الطرفان بتنفيذ الاتفاق تجدد هذه العقود تلقائياً وقد تستمر هذه العلاقة عشرات السنين ، المدهش أن الأبناء لا يعرفون أنهم يزرعون ويمرحون فى أرض ليست مملوكة لهم وقد لا يعرفون ملاكها الأصليين .

وقد تتحول عقود المقايضة المؤقتة بعد عدة سنوات إلى عقود تبادل نهائية ، وتنتهى علاقة المقايضة لتبدأ عملية بيع وشراء تكون فيها الملكية خاصة لكل منهما ويحق لهما التصرف فى أملاكهما بكافة أنواع التصرف .

ومعيار التماثل فى الأراضى الزراعية يعرفه الأهالى بمقدار الرسوم المقدرة عليها والتى تتراوح بين ٦٠ جنيهاً للفدان لأجود الأراضى ، ٣٥ جنيهاً للأقل جودة ، كما يدرك الناس نوعية الأراضى موضوع المقايضة ويشترك معهم فى ضبط المساحات ومقدار الرسوم « دلال المساحة » وهو الشخص الخبير بنوعيات الأراضى وملكية أصحابها وتعتبر هذه العملية ضمن مهامه الرئيسية وقد ينسق عمليات المقايضة ويجمع الطرفين المتقايضين .

ولا تقتصر عمليات تبادل الأراضى على زمام قرية واحدة فقط ، بل أحياناً تمتد لتشمل قرى أخرى تتم بين ملاكها عمليات مقايضة ؛ وقد لوحظت عدة حالات للمقايضة بين قرى البحث كما هو الحال بين قرى حجازة قبلى والمدامود أو بين خزام وحجازة بحرى . ولكن لا تتعدى المقايضة حدود المركز الإدارى ؛

« الخاتمـــــة »

كانت دراستنا لظاهرة السيول فى بعض قرى محافظة قنا موضوعاً لاختبار نظريات وآراء العلماء فى التغير الاجتماعى والثقافى بفعل العوامل الخارجية والداخلية ، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه المؤثرات على النسق الاجتماعى الكلى وما ينتج عنها من عوامل ونتائج فى المجتمعات القروية . وتحقيقاً الفروض التى وجهت البحث ومن خلال الإطار النظرى الذى سارت عليه يمكن ان نستخلص التعميمات الآتية : —

١ — أن تعرض النسق الأيكولوجى فى صورة سيول جارفة قاء يغير من العلاقة الثابتة التى تحكم العلاقة بين الإنسان القروى فى قنا والبيئة المحيطة به ، ولذلك نتفق مع فرانسيس ميريل وغيره من العلماء الذين يرون أن الكوارث الطبيعية هى أحد أسباب التغير إن لم تكن أهمها جميعا .

٢ — اختلفت استجابة الأهالى فى مقابلة الظروف التى طرأت على البناء الاجتماعى ، وتراوحت الاستجابة من تكيف للتغيرات الجارية بتجاهلات ثقافية تحدث عنها ميردوك وتمثلت فى عناصر الثقافة المادية كتغيير فى نمط المساكن أو مواد البناء . أما فى العناصر غير المادية فقد كانت الاستجابة فى طرق التفكير وتحولت من مجرد تلقى الإعانات إلى المطالبة بوضع حلول جذرية للمشكلات التى تواجههم ، ومنهم من كانت استجابته أشاء بأن هاجر من المجتمع كلية .

٣ — يمكن القول أن التغير الذى حدث فى قرى البحث بفعل السيول هو نوع من التغير التنظيمى الذى أشار إليه ريمونا، فيرث ، فقاء أدت السيول كعوامل خارجية إلى تعاديلات طرأت على العلاقات التقليدية بين السكان والظروف المحيطة بهم .

٤ ــ تبين أن ظاهرتى الاستمرار والتغير ــ كما يقول بوتومور ــ توجدان جنباً إلى جنب فى الثقافة الواحدة ، فإذا كانت المؤثرات الخارجية قوية وأدت إلى تغييرات فى بعض أنساق المجتمع ، فهناك أنساق أخرى تتميز بظاهرة الاستمرار .

٥ ــ يعانى السكان فى محافظة قنا وغيرها من المحافظات التى تصيبها السيول من مشكلات متعددة تهدد حياتهم من وقت لآخر ، كما ينتابهم كثير من مشاعر العجز والإحباط نتيجة التعرض المستمر لمثل هذه الكوارث الطبيعية التى لا يستطيعون تحملها أو التصدى لها . ولذلك فإن وضع الحلول الجذرية لحماية السكان من أخطار هذه السيول يصبح ضرورة لازمة .

٦ ــ تؤدى هجرات السكان من المناطق الريفية إلى المناطق الريفية سعياً وراء الكسب المادى إلى تخلخل سكانى واضح ينتج عنه آثار سلبية على كل من المجتمع الطارد وهو مجتمع القرية والمجتمع الجاذب وهو مجتمع المدينة .

٧ ــ ينجم عن الآثار السلبية للهجرة مشكلات اجتماعية أكثر عمقاً فى البناء القروى تؤثر بدورها ــ كعوامل مصاحبة للتغير ــ على مختلف العلاقات التقليدية فى مجتمع القرية وتبدو مظاهرها واضحة على قلة الأيدى العاملة المنتجة واختلاف أنماط الاستهلاك ، كما أن أثرها على التعليم قد أصبح يدعو إلى القلق .

مناطق البحث
قـرى ونجـوع مركز قـوص
نهـــر
النيـــل
* الجماليـة
حجازة قبلى (*)
(*) حجازة بحرى
* نجع ابو الجـود
العيايشـــة*
نجع يوسف عبد الله*
* نجع الرواضى
نجع الغشم*
* نجع الرواضى
نجع العمـدة*
نهـر
النيـل
* نجع رمضان
العقب (*)
نجع عقل رمضان*
نجع البحرى*
* نجع الزيدة
خزام (*)
* نجع العويضات * العشى
(*) القرى التى شـملها البحث
* النجوع التابعـة لهـا

شكل رقم (١)

بيان القرى التى أضيرت بالسيول
يومى الجمعة والسبت الموافق ١٩ ، ٢٠ أكتوبر ١٩٧٩ م

م	المركز	القرى
١	إسنا	الكلابية — زرنيخ — الحلة — الدير — المدامورد
٢	الأقصر	المدامود - منشأة العمارى - الطور
٣	قوص	حجازة قبلى — حجازة بحرى — خزام — العقب
٤	قفط	الكلاحين
٥	قنا	كرم عمران
٦	نجع حمادى	هو — المصالحة
٧	أبو تشت	العمرة — بلاو المال قبلى — الكعيمات

جدول رقم (٢)

التبرعات العينية الواردة لمديرية الشئون من هيئات اهلية

الصنف	العدد	الجهة الوارد منها
ملابس جاهزة	١٣٨١٣ قطعة	فاعل خير
قماش كستور	٩٩٩٨,٢٥ متر	فاعل خير
قماش تيل نادية	١٠٤٠٠,٠٠٠	فاعل خير
مكرونة بالطن	٩ طن	شركة مطاحن مصر العليا
أرز بالكيس	١٥٧٠ كيس	هيئة الإغاثات الكاثوليكية
زيت بالكرتونة	٥٢٤٠ كرتونة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
دقيق بالجوال	١٥٧٠ كرتونة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
بطاطين	٤٨٩	فاعل خير
بطاطين	٥٠٠	شركة مختار
بطاطين	٢٠٠	صيدناوى
سمن بالعلبة	٤٠٠	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
ملابس مستعملة	٥ بالة	هيئة الإغاثة الكاثوليكية
كرتونة معلبات	٢٦١	الهلال الأحمر
كرتونة فول مدمس	١٩٩	من وزارة الشئون الاجتماعية
مكرونة باللحمة (كرتونة)	٧٠	من وزارة الشئون الاجتماعية
مربة برتقال	١٦٠	من وزارة الشئون الاجتماعية

جدول رقم (٣)

مركز قوص :

بيان عن عدد الاسر والتعويضات الاجلة للمبانى والمنقولات

القرية	عدد الأسر	عدد الأفراد	مبانى	منقولات	جملة مبانى ومنقولات
حجازة قبلى	١٩٣١	٨٠٧٨	٢٢٢٧٨٠	١٢٢٠٠٠٦٩٠	٣٤٤٧٨٠٦٩٠
حجازة بحرى	٤٦٧	١٩١٤	٣٠٧٠٥	١٨٧٢٣٥٠٠	٤٩٤٢٨٥٠٠
خزام	١٧٩٣٠	٨٢٢٤	١٦٥٤٣٠	٩٦٧١٨	٢٦٢١٤٨
العقب	٥٨٣	١٩٦٦	٤٤٠٦٠	١٢٤١١	٥٦٤٧١
الإجمالى	٤٧٧٤	٢٠١٨٢			

جدول رقم (٤)

بيان عن الخسائر الزراعية طبقا للحصر الذى أعدته مديرية الزراعة

	مساحة أضيرت بالسيول		مساحة أضيرت بالعواصف والأمطار		مساحة غمرتها المياه بعد إعدادها للزراعة	
	ط	ف	ط	ف	ط	ف
١ — أبو تشت	٩	٤١٩	—	٣٨٢٥	—	١٥٨٤
٢ — نجع حمادى	—	—	—	٥٥٠٠	—	—
٣ — دشنا	—	—	—	٢٣٥٠	—	—
٤ — قوص	١٩	٢٧٦٨	—	٨٠٠	—	١٢٠
٥ — الأقصر	—	٩٣٥	—	١٣٩٩	١٥	٦٥٩
٦ — إسنا	١٦	٢٤٩	—	٢٥٠	١٩	٢٦٧
٧ — قنا	٨	٧٤٤	—	—	—	٣٣٠
الجملة	٤	٥١١٧	—	١٤١٢٤	٤	٢٩٦٤

جملة المساحة ٢٢٢٠٥ ١٠,٠ — ٢٣٧,٠١٠,

قوص وحدها = ٣٦٨٨ فدان

جدول رقم (٥)

عناصر التعويض عن خسائر السيول

المبلغ المقدر للتعويض	موضوع التعويض
١٠٠,٠٠٠	تصدع بيت
١٥٠,٠٠٠	بناء من حجر واحد
١٠٠,٠٠٠	حجرة بمنزل طوب أخضر
٣٠,٠٠٠	عشة بالجالوص
٥,٠٠٠	ملابس للفرد الواحد
١٠,٠٠٠	دكة خشب
٢٠,٠٠٠	سرير
١٥,٠٠٠	دولاب
١٢,٠٠٠	أردب قمح
١٠,٠٠٠	أردب شعير
١٢,٠٠٠	أردب ذرة شامى
٥٠,٠٠٠	أردب سمسم
١٥٠,٠٠٠	كيلو بصل
١٥٠,٠٠٠	كيلو بلح
٥٠,٠٠٠	حجرة نوم مرتفعة
١٠,٠٠٠	متوسط خسائر الأسرة فى الطيور
١٢٠,٠٠٠	جاموسة
١٠٠,٠٠٠	بقرة
١٠,٠٠٠	غنم للواحدة
٢٠,٠٠٠	حوش سمارى أو زريبة
٥,٠٠٠	معدل الفرد فى الغطاء

جدول رقم (٦)

أولاً : المراجع العربية

١ ــ محمد الجوهرى وآخرون : التغير الاجتماعى .

دار المعارف ــ القاهرة ١٩٨٢ .

ثانياً : المراجع الأجنبيـــة

1.— Beattie, John : Other Cultures, Routledge & Kegan Paul, Ltd., London, 1969.

2.—Firth, Raymond : Elements of Social Organization, Tavistock Publications, London, 1971.

3.—Merrill, Francis : Society and Culture, Prentice-Hall, Inc., NJ 1957.

4.—Murdock, George P. : How Culture Changes, In Shapiro, H. "ed." (Man, Culture, And Society), Oxford University Press, N.Y.' 1960.

5.—Sorokin, Pitrim : Reasons for Socio-Cultural Change and Variable Recurrent Process, in Welbert Moore, ed., (Readings on Social Change, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1967).